

من التوفيق

مطابق له ومنها ما يستحيل عليه كذلك ويجوز ومنها ما لا يتقدم  
 اليه العقل ولا بد فيه عند الشرع ولكن انما يكون ذلك غالبا في  
 صفات الافعال كارسال الرسل والنواب والعقاب والشفاعة والروية  
 وغير ذلك من امور البرزخ والاخر فيحج العقل فيها الا يكفي بل لابد  
 من الوقوف عند الشرع من غير اتباعه فتنه يا اول المتأول والعمل  
 بالمعيار حسبا هو مقرر عند علماء السنة رضي الله عنهم **فصل**  
 في معرفة الاضداد المستحيلة عليه تعالى ضد الوجود العدم  
 وضد القدم المحدث وضد النفا الغنى وضد الوحدانية التعدد  
 والنظير وضد الغنى المطلق الذي هو معنى القيام بالنفس عزمه  
 بالافتقار اليه من يقوم به وضد الخالق المماثلة واضداد صفات  
 المعاني الحياتة ضدها الموت وفي معناه النوم والسنة وضد العلم  
 الجهل وفي معناه الشك والوهيم والظن والعقلة والسيان  
 وضد القدرة العجز وضد الازمنة الازمنية اعني عدم الازمنة وضد  
 السمع الصم وضد البصر العمى والكلام البكم واضداد الصفات  
 المعنوية تعلم من هذه ضد الخلق الميت والعالم الجاهل الى اخرها  
 فهذه الاضداد وبقدرها مستحيلة عليه تعالى اي لا يجوز نسبتها  
 اليه ولا طر وعما عليه ابدانها ان اضداد الاضداد واجبة له اي  
 لا يجوز عنده ابدان وقد بينت لك بان الله تعالى عند شرح واجب الوجود  
 ان الواجب ما يستحيل في العقل عدمه والمستحيل ما يستحيل في  
 العقل وجوده والواجب ما يصح في العقل وجوده عدمه والي ذلك  
 اشار في العقيدة بقوله يجوز في حقه تعالى فعل كل ممكن وتركه

يعني

يعني الوجود والعدم للممكنات موقوفان على سابق العلم والشيء  
 فاسبق العلم بالجملة او جزئه القدر بمقتضى الازمنة على وفق  
 العلم السابق الازلي والمرتسب في العلم لا يكون الا ذلك ولعلم  
 ان العلم الازلي انشأ به للذات العلية المعلومات كلها واجبا  
 ومستحلهما واجزاها وقد تقر ان لا تعلق للقدرة والارادة الا  
 بالممكن وهي الحياتة ان الخلق او اعداها وقد مضى ان القدر تبرر  
 الفعل الممكن من العدم الى الوجود ان اقتضت المستحيلة ذلك وان اقتضت  
 ضده كان الامر بالعكس وذلك موقوف على العلم الازلي فاعلم انه  
 نشأ كاعلمه فاجرة بقدرة كاعلمه ونشأ وما علمه بضده لا يمكن استنائه  
 فلم يوجد فلما كانت الحياة اصلا لكل ادراك وفعل منها في الصفات  
 ولها كان العلم منشأ اعني على وفقه تنشأ الاشياء وكانت الازمنة مخصصة  
 للحياتة بمقتضاه والقدر في موجباته او معدومتها بعبارة الازمنة  
 ذلك الاوصاف على هذا النمط واعلم ان هذا الترتيب امر اعتباري لا يلزم  
 منه انفعال ولا يتوقف على زمان ولا مكان ولا آلة ولا سبب ولا شرط  
 واما الازمنة والامانة والتكليفان والاسباب والشرط وغيرها كلها  
 فروع لهذه الاصول المذكورة فاعني ذلك موبدا وباللذات التوفيق نسيبها  
 لا يلزم من تعلق الاوصاف بالممكنات انتقالها من الذات العلية التي  
 هي محل قيامها ولا حلولها في شيء من الحاديات ولا يجوز في حق الفاعل الخار  
 تليف من التكليفات ولا ممانسة ولا ممانحة ولا معالمة ولا حركة ولا سكون  
 ولا اضطراب ولا حلول تعالى من ليس كعلمه شيء وتقدر من لا تقوله عن  
 ذلك وحق على الغير ان يحدث الحوادث وقطع العوالم بأسرها ولا يحشر